كلمة السيدة مرفت تلاوي
وكيل الأمين العام
الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
في مؤتمر التمويل من أجل التنمية
مونتراي، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢

أصحاب المعالي،
أصحاب السعادة،
السيد الرئيس،
حضرات المندوبين الموقرين،

بداية، أود أن أهنئ الأمم المتحدة للاهتمام بقضية تمويل التنمية والنظر في زيادة فعالية التدفقات التمويلية من أجل التنمية، وهي بداية صحيحة تجاه مواجهة مشاكل التنمية. لقد بُذل جهد كبير في التحضير لهذا الاجتماع وفي وضع مشروع البيان الذي سيصدر عنه. وكان للجان الإقليمية والاقتصادية التابعة للأمم المتحدة، ومنها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، دور هام في الأعمال التحضيرية.

ومما لا شك فيه أن مشروع بيان مونتراي Monterrey يتسم بشمولية النظرة ويحدد مكامن الضعف في مجالات عدة من نظام التمويل من أجل التنمية. وهو يشير أيضاً إلى الاتجاهات المستقبلية التي يجب أن نتبعها لسد الفجوات المختلفة في هذا النظام.

لا بد لي في هذه المناسبة من الإشارة إلى الظروف الخارجية والداخلية في منطقة غربي آسيا، والتي أعاقت جهود التنمية والتدفقات التمويلية بجميع أنواعها. بل كانت هذه الظروف من أسباب التحويل المعاكس للموارد إلى خارج المنطقة. فهناك عدة عوامل أثرت سلباً على تمويل التنمية، ومن أهمها: النزاعات المسلحة؛ وفرض العقوبات الدولية على بعض دول المنطقة؛ والزيادة في نفقات الدفاع؛ وتركز تدفق الاستثمارات الخارجية على عدد قليل من الدول؛ وزيادة المديونية الداخلية والخارجية لعدد كبير من الدول.

فالمنطقة، رغم الثروات الطبيعية التي تتمتع بها، وعلى رأسها النفط والغاز، لم تستفد من حركة العولمة بنفس الدرجة التي استفادت بها مناطق نامية أخرى من العالم. بل إن الدورات الحادة في تقلب أسعار النفط منذ بداية السبعينات من القرن الماضي، قد سببت صدمات مالية كبيرة في حجم التدفقات المالية. هذا مع الإشارة إلى أن الصراع العربي-الإسرائيلي يعيق الحركة الاستثمارية في المنطقة، سواء التدفقات الخارجية أو نشاطات القطاع الخاص، مما يؤثر على مواجهة حالات البطالة المتزايدة والتباطؤ المتواصل في معدلات النمو.

ورغم هذه الظروف القاسية، حققت منطقة غرب آسيا إنجازات هامة نذكر منها على سبيل المثال: تأسيس مجلس التعاون الخليجي الذي يعمل من أجل إنشاء وحدة اقتصادية متجانسة، وإقامة منطقة التجارة الحرة العربية، وكذلك إنشاء المؤسسات التمويلية الإقليمية. وقد تكون منطقة غرب آسيا المنطقة الوحيدة التي يوجد فيها صندوق نقد إقليمي الطابع وهو صندوق النقد العربي، الذي يُدير أيضاً آلية تمويل لبرنامج هدفه تنمية التجارة العربية البينيّة. وتسعى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بالتعاون مع هذه المؤسسات، إلى المساهمة الفعالة في إرساء دعائم التنمية المستدامة في المنطقة ومساعدة الدول الأعضاء في المضي في مزيد من إجراءات التكامل الاقتصادي الإقليمي ومواجهة تحديات العولمة.

السيدات والسادة،

لزيادة مصادر تمويل التنمية، لا بدّ من الاجراءات التالية:

أولاً، تقوية دور المؤسسات التمويلية الإقليمية في كل منطقة من مناطق العالم، لكي تصبح المصدر الرئيسي للتمويل من أجل التنمية.

ثانياً، إعادة النظر في مهام مؤسسات التمويل الدولية. فليهتم صندوق النقد الدولي بتمويل إعادة الهيكلة، بينما يركز البنك الدولي على إزالة الفقر وتمويل المشروعات التنموية وعلى أهمية التعاون بين المؤسسات الاقليمية والدولية.

ثالثاً، زيادة المساعدة الرسمية للتنمية ODA، مثل قبول اقتراح ٧ر٠ في المائة أو اقتراح ٢٠-٢٠.

رابعاً، إعادة النظر في شروط الاقراض لتخفيف عبء الديون على الدول النامية والصغيرة، وفي نفس الوقت مساعدتها في البناء والنمو.

خامساً، تشجيع الادخار المحلي في الدول النامية والاستخدام الأفضل لطرق ووسائل التأمين، وتقوية شبكات الأمان الاجتماعية وخاصة الضمان الاجتماعي وتشجيع الاستخدام الافضل لصناديق التقاعد.

سادساً، التوصل إلى حلول جذرية للحروب والنزاعات الدولية والإقليمية لتحرير الأموال المنصرفة في المعدات العسكرية وتكاليف الجيوش وتوجيهها نحو التنمية والبناء.

السيدات والسادة،

مما لا شك فيه أن مثل هذا المؤتمر، وجميع الأعمال التحضيرية له والأعمال اللاحقة عليه، ستشكل مساهمة فعالة في تقوية قنوات التمويل من أجل التنمية سواء من حيث تعبئة الموارد المالية المتاحة أم من حيث استعمالها بأحسن الآليات والقنوات. ونتطلع جميعاً إلى أثر هذا المؤتمر في تفاعل وتعاون آليات التمويل على المستويين الدولي والإقليمي.

وشكراً.